

تأثير التكنولوجيا المالية في التأمين المصرفي: دراسة حالة في سوق التأمين الأسترالي

ابتسام عباس عبد الحسن هادي

مدرس، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق
ibtisamabbas79@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الحالي لدراسة تأثير التكنولوجيا المالية في التأمين المصرفي، وذلك من خلال دراسة حالة السوق الأسترالي خلال المدة (2020-2025)، تأتي أهمية هذا البحث في كونه يركز على قياس العلاقة بين مؤشرات تكنولوجيا المالية (المتتمثلة في عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع) ومؤشرات التأمين المصرفي (المتتمثلة في أقساط تأمين القروض، ونسب تسوية مطالبات الوفاة، ونسب المطالبات المدفوعة من الأقساط). تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية والتي شملت (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معاملات الاختلاف) بالإضافة إلى استخدام برنامج (SPSS, V.23) لإجراء تحليل الانحدار الخطي، وذلك للتحقق من صحة الفرضية القائلة بوجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية في التأمين المصرفي. وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها وجود تأثير معنوي قوي وذات دلالة إحصائية بين عدد نقاط البيع وأقساط تأمين القروض.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، المصرف التأميني، تأمين القروض، الصرافات الآلية، نقاط البيع.

The Impact of Financial Technology on Bank Assurance: A Case Study in the Australian Insurance Market

Ibtisam Abbas Abdulhassan Hadi

Lecturer, Department of Business Administration, College of Administration and Economics,
Al-Mustansiriyah University, Iraq
ibtisamabbas79@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The current research aims to analyze the impact of financial technology (Fin Tech) on bank assurance, through a case study of the Australian market during the period (2020-2025). The importance of this research lies in its focus on measuring the relationship between Fin Tech indicators (represented by the number of ATMs and point-of-sale terminals) and bank assurance indicators (represented by credit life insurance premiums, death claim settlement ratios, and claims paid to premiums ratios). Data were analyzed using descriptive statistics, including the arithmetic mean, standard deviation, and coefficient of variation, in addition to using SPSS software (version 23) to perform linear regression analysis to test the validity of the hypothesis stating that there is a statistically significant effect of Fin Tech on bank assurance. The research reached several conclusions, the most important of which is the existence of a strong positive statistically significant relationship between the number of point-of-sale terminals and credit life insurance premiums.

Keywords: Financial Technology, Bank assurance, Credit Life Insurance, ATMs, Point of Sale, Australia.

المقدمة

تُعد التكنولوجيا المالية أحد أبرز التطورات التي شهدتها الصناعة المالية العالمية في العقد الأخير، حيث أعادت تشكيل العلاقة بين المؤسسات المالية وزبائنهم من خلال توفير حلول رقمية مبتكرة سهلت الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية. وفي الوقت نفسه برز نموذج التأمين المصرفي كأحد أهم قنوات توزيع منتجات التأمين، حيث تعاونت البنوك مع شركات التأمين لتقديم منتجات تأمينية متكاملة، لاسيما منتج تأمين القرض الذي يهدف إلى حماية البنوك والمقترضين من مخاطر الوفاة قبل سداد القرض. مع التطور التقني الكبير في عالم اليوم، ازدادت الحاجة إلى تأمين القروض بشكل ملحوظ، خاصة بعد جائحة كورونا والتحول الرقمي الكبير الذي رافقها، مما عزز الاعتماد على قنوات الرقمية في تقديم الخدمات المالية والتأمينية. يناقش البحث الحالي مشكلة مدى مساهمة التكنولوجيا المالية (المتثلة في عدد الصرافات الآلية ونقطة البيع) في التأمين المصرفي في السوق الأسترالي ويمكن التعبير عن مشكلة البحث الحالي بالتساؤل الآتي ما نوع وطبيعة العلاقة بين التكنولوجيا المالية والتأمين المصرفي في السوق الأسترالي خلال المدة (2020-2025)، وتم تطبيق هذا البحث على السوق الأسترالي خلال المدة (2020-2025) تم قياس وتحليل أثر هذه العلاقة باستخدام تحليل الانحدار والإحصاءات الوصفية. وقد توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد الصرافات الآلية وأقساط تأمين القروض في السوق الأسترالي، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد نقاط البيع وأقساط القروض في السوق الأسترالي. واستناداً إلى ذلك تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، تناول الأول منهجية البحث في حين عرض المبحث الثاني الجانب النظري للبحث بينما تخصص المبحث الثالث بعرض الجانب العملي للبحث وانتهى البحث بعرض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يناقش البحث الحالي مدى مساهمة التكنولوجيا المالية المتمثلة في عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع في التأمين المصرفي في السوق الأسترالي.

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث الحالي بالتساؤل الآتي ما نوع وطبيعة العلاقة بين تكنولوجيا المالية والتأمين المصرفي في السوق الأسترالي خلال المدة (2020-2025)؟

ثانياً: أهمية البحث

برزت أهمية البحث الحالي في الجوانب الآتية:

1. يسهم البحث الحالي في ردم فجوة هامة في مجال البحث العلمي فيما يتعلق بتأثير التكنولوجيا المالية في التأمين المصرفي، والتي يمكن أن تكون مرجعاً أكاديمياً للباحثين في مجال تأمين القروض في أستراليا.
2. تسليط الضوء على أحد الأنشطة الهامة التي تمارسها شركات التأمين وهي خدمة تأمين القروض والمطلوبة بشدة في البنوك والأفراد في الوقت الحاضر، وذلك في ظل التوسع الكبير في الإقراض المصرفي والتحول الرقمي على مستوى العالم خلال المدة التي شملها البحث (2020-2025).

ثالثاً: أهداف البحث

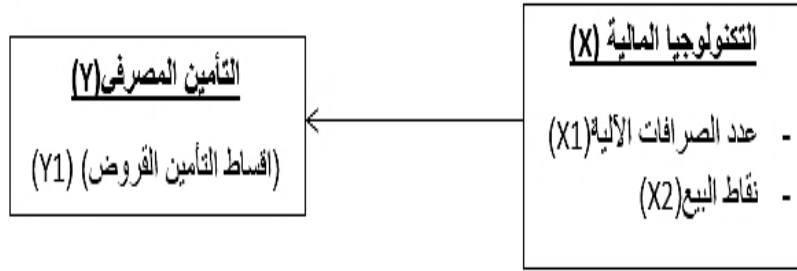
يمكن إيجاز أهداف البحث بالآتي:

1. قياس مستوى تطور أقساط تأمين القروض في السوق الأسترالي، من خلال تحليل قيمتها السنوية ونسب التغيير خلال المدة (2020-2025).
2. تحليل العلاقة بين مؤشرات التكنولوجيا المالية (عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع) وأقساط تأمين القروض، باستخدام تحليل الانحدار الخطي.
3. قياس مستوى الاستقرار النسبي لمتغيرات الدراسة (أقساط تأمين القروض، نسب التغيير السنوي، نسب تسوية المطالبات، ونسب المطالبات المدفوعة من الأقساط، الصرافات الآلية، نقاط البيع) من خلال حساب معامل الاختلاف لكل متغير.

4. تقديم توصيات عملية لتعزيز أثر التكنولوجيا المالية في تطوير قطاع تأمين القروض، بالاستفادة من تجربة السوق الأسترالي.

رابعاً: المخطط الفرضي للمتغيرات البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم بناء نموذج فرضي تأثير التكنولوجيا المالية في التأمين المصرفي والذي تم تحديده من خلال الاطلاع على أدبيات ذات الصلة بموضوع البحث.



شكل (1): المخطط البحث الفرضي

خامساً: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية: توجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية في أقساط تأمين القروض ونشتق منها الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

- أ. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعدد الصرافات الآلية في أقساط تأمين القروض.
- ب. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعدد نقاط البيع في أقساط تأمين القروض.

سادساً: منهج البحث

اعتمد البحث الحالي على المنهج الكمي في تحليل البيانات من خلال قياس النسب المئوية للتغير السنوي لأقساط تأمين القروض، فضلاً عن استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف) وتحليل الانحدار الخطي البسيط.

سابعاً: مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع شركات التأمين على الحياة التي تعمل في قطاع التأمين المصرفي (Bank assurance) في أستراليا. أما عينة البحث فقد تضمنت بيانات إجمالي سوق التأمين المصرفي في أستراليا (التي تضم جميع شركات التأمين العاملة في السوق الأسترالي مجتمعة) وذلك بالاعتماد على التقارير الرسمية الصادرة عن هيئة التنظيم الاحترازي الأسترالي (APRA) وشبكة المدفوعات الأسترالية (Aus Pay Net)، وكان مبرر اختيار هذه العينة كون أن السوق الأسترالي من الأسواق المتقدمة التي تمتلك بنية تحتية رقمية متطورة وبيانات رسمية منشورة، كما أنها تقدم خدمة التأمين المصرفي وتأمين القروض بشكل منظم وشفاف. ولم يتم اختيار شركات تأمين عربية أو عراقية كعينة للبحث وذلك لعدم توفر بيانات منشورة في التقارير السنوية لشركات التأمين العراقية والعربية، فهذه الشركات بعضها يتعامل مع التأمين المصرفي، ولكنها لا تفصح عن البيانات المتعلقة بهذا النوع من التأمين من حيث مبالغ المطالبات أو أقساط التأمين المصرفي، وإنما تعمل على إدراجها ضمن بنود عامة مثل إيرادات التأمين الإجمالية أو العمولات مما يصعب على الباحثين الحصول على البيانات بصورة دقيقة.

ثامناً: المدة الزمنية للبحث

شمل البحث تحليلاً للبيانات المتعلقة بتأمين القروض في سوق أستراليا خلال المدة (2020-2025). والمبرر لاستخدام هذه المدة هو حداثة البيانات أولاً، فضلاً عن التطور الذي لحق بهذا النوع من التأمين خلال المدة خصوصاً بعد جائحة كورونا والتحول الرقمي على مستوى العالم، بالإضافة إلى توافر البيانات المنشورة في التقارير السنوية للشركات والهيئات التنظيمية خلال هذه المدة.

تاسعاً: مصادر البيانات المعتمدة في البحث

تتمثل مصادر البيانات المعتمدة بالآتي:

1. التقارير السنوية لهيئة التنظيم الاحترازي الأسترالية (APRA) والتي تمثل اختصاراً لعباره (Australian Prudential Regulation Authority)
2. التقارير الدورية الصادرة عن شبكة المدفوعات الأسترالية (Aus pay Net) والتي تمثل اختصاراً لعبارة (Australian Payments Network).
3. البيانات المالية المنشورة لقطاع التأمين على الحياة في أستراليا، والمتاحة عبر الموقع الرسمي لهيئة التنظيم الاحترازي الأسترالي (APRA).
4. إحصاءات البنية التحتية للمدفوعات (أجهزة الصرافات الآلي ونقاط البيع) الصادرة عن شبكة المدفوعات الأسترالية (Aus pay Net).

عاشراً: البرامج المستخدمة في تحليل البيانات

تمت الاستعانة ببرنامج (Microsoft Excel) لحساب المتوسطات والانحراف المعياري ومعاملات الاختلاف ونسب التغير في الأقساط والمطالبات، فضلاً عن استخدام برنامج (SPSS, V.23) لإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط.

المبحث الثاني: الإطار النظري

المحور الأول: التكنولوجيا المالية

أولاً: مفهوم تكنولوجيا المالية:

يشير مفهوم Fin Tech إلى التحول في تقديم الخدمات المالية نتيجة دمج التقنيات الرقمية مع الأنشطة المالية التقليدية، فلم تعد المؤسسات المالية تعتمد على الأساليب التقليدية، بل أصبحت تستفيد من الابتكار التكنولوجي لتحسين وتسريع العمليات وتوسيع نطاق الوصول إلى المستخدمين (Adam, 2017: 2). ويعكس هذا المفهوم تطور النظام المالي نحو بيئة رقمية تعتمد على البيانات الحديثة. عرف مجلس الاستقرار المالي FSB التكنولوجيا المالية على أنها ابتكار قائم على التكنولوجيا في المجال المالي والخدمات التي قد تؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات وعمليات لها تأثير مادي مرتبط بتقديم الخدمات المالية (Stephen, 2019: 21). وعرفها صندوق النقد الدولي على أنها تكنولوجيا التي لها القدرة على تحويل الخدمات المالية لتحفيز نماذج الأعمال الجديدة (Chikako, 2020: 12).

فالتكنولوجيا المالية أو كما يشار إليها باختصار (Fin tech) هي تلك المنتجات والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية (Bernardo, 2017: 12)، وهي تعتبر في حد ذاتها صناعة ناشئة. وتتكون التكنولوجيا المالية من الذكاء الاصطناعي، البلوكتشين، البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية والإنترنت (بن شهيدة، حمداني، 2025: 53). فالتكنولوجيا المالية بصورة عامة هي ابتكار تكنولوجي يتم توظيفه في المجال المالي، على تطوير القطاع المالي من خلال نماذج وتطبيقات وعمليات مما يؤثر على جميع الجوانب من الخدمات مالية والسياسة النقدية إلى التنظيم المالي (مقلاتي، 2021: 8).

ثانياً: أهمية التكنولوجيا المالية:

تتمتع التكنولوجيا المالية بمجموعة من المزايا التي جعلتها عنصراً أساسياً في تحديث الأنظمة المالية وتعزيز فعاليتها، ويمكن توضيح أهم هذه المزايا على النحو الآتي: (رودي، عبد النبي، 2026: 215) (قعيد، 2026: 160).

1. تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لمن لا يتعامل مع الجهاز المصرفي.
2. تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر.
3. توفير آليات تنسم بالكفاءة والفعالية وخفض التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.

4. يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وهو ما يستدعي القيام بالمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

ثالثاً: أهداف التكنولوجيا المالية:

تتمثل أهداف تكنولوجيا المالية في عدد من الجوانب التي تركز على تحسين الأداء المالي وتوسيع نطاق الخدمات، ويمكن إجمالاً أهم هذه الأهداف على النحو الآتي (رودي، عبد النبي، 2026: 214) (محمد، حسين، 2022: 219):

1. تسعى التكنولوجيا المالية إلى خفض التكلفة الحالية، وبالتالي السماح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول إلى الخدمات المالية.
2. أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصممة وفقاً لطلبات الزبائن الشخصية فكل مصرف له حاجات مختلفة عن المصارف الأخرى ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال عدد من القنوات.
3. تعتمد منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الإجراءات والعمليات وهذا يعني توفير وتيرة أسرع.
4. منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية ممكن أن تكون عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية واحدة.
5. تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والمصارف من حيث الخدمة المالية والأسعار.

رابعاً: تطبيقات التكنولوجيا المالية:

تشمل تطبيقات التكنولوجيا المالية على مجموعة واسعة من الاستخدامات التي تهدف إلى تحسين كفاءة الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها، ويمكن توضيح أهم التطبيقات بالآتي (ذهبية، 2023: 818):

1. منصات الدفع الإلكتروني: هي أنظمة تقنية تمكن الأفراد والمنظمات من إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت أو الشبكات الرقمية دون الحاجة إلى النقد أو وسائل ورقية تقليدية. وتشمل هذه المنصات مجموعة واسعة من الأدوات مثل التحويلات البنكية الإلكترونية (ACH) وبطاقات الائتمان والخصم المباشر، والمحافظ الرقمية مثل (Pay pal, Apple Pay) بالإضافة إلى أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول.
2. الأتمتة: تشير الأتمتة في السياق المالي والتأميني إلى استخدام الأنظمة والتقنيات الرقمية لتنفيذ المهام والعمليات المتكررة تلقائياً دون تدخل بشري، بهدف زيادة الكفاءة والدقة وتقليل التكاليف والأخطاء.
3. الذكاء الاصطناعي: يمثل الذكاء الاصطناعي أحدث التقنيات في صناعة الخدمات المالية والتأمينية، ويعرف بأنه قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة الوظائف المعرفية البشرية مثل التعلم، الاستلال، حل المشكلات، الإدراك البصري، ومعالجة اللغة الطبيعية.
4. تقنية تحليل البيانات: تشير تقنيات تحليل البيانات إلى مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية والحاسوبية المستخدمة لاستخراج الأنماط والمعرفة والرؤى القابلة للتنفيذ من مجموعة البيانات الخام سواء كانت منظمة أو غير منظمة. ففي قطاع التأمين والمصرف يتم تحليل البيانات الديموغرافية والسلوكية والمعلوماتية للزبائن لتقسيمهم إلى مجموعات متجانسة، يمكن تلبية احتياجات كل منها بمنتجات وخدمات مخصصة.

المحور الثاني: التأمين المصرفي

أولاً: مفهوم التأمين المصرفي:

كانت بداية الظهور للتأمين المصرفي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى وانتشر بعد ذلك في مختلف دول أوروبا ومن ثم العالم العربي، واستعمل مصطلح التأمين المصرفي في فرنسا عام 1980 للتعبير عن بيع منتجات التأمين عن طريق وساطة شبكة بنكية، واقتصر هذا المفهوم على التوزيع فقط، أي قيام المصارف بدور الموزع والمسوق للخدمات التأمينية لصالح شركات التأمين (Romain, 2003: 1). ويشير مفهوم التأمين المصرفي إلى تكامل الأنشطة المصرفية مع خدمات التأمين

ضمن إطار مؤسسي واحد أو من خلال شركات استراتيجية، حيث تقوم المصارف بتقديم منتجات تأمينية إلى جانب خدماتها المالية التقليدية. ويعكس هذا المفهوم توجه المؤسسات المالية نحو تنوع مصادر الدخل وتعزيز القيمة المقدمة للزبون من خلال توفير حزمة متكاملة من الخدمات المالية التأمينية في نقطة وصول واحدة (عدنان، 2013:14). وقد تعددت تعريفات التأمين المصرفي بتعدد نماذجه الاستراتيجية وبتعدد وجهات نظر الاقتصاديين له. حيث يعبر التأمين المصرفي عن قيام البنوك ببيع وتسويق منتجات تأمينية يتم تصميمها وإنجازها وتطويرها من قبل البنك وشركة التأمين، بحيث يقوم البنك نيابة عن شركة التأمين بجميع الأعمال التي تنص عليها التعليمات وذلك فيما يتعلق بنوع وفروع أعمال شركات التأمين المرخص له بممارستها وضمن حدود الاتفاقية (LEACH, 2001:2). وقد عرفها (عبود، 2005:4) على أنه درجة التكامل ما بين المصرف وشركة التأمين، في طرح وتسويق منتجات تأمينية بصورة مشتركة، هذا النوع من الأنشطة بدأ في شكل تعاون ما بين المصارف وشركات التأمين من خلال تقديم منتجات تأمين على الحياة، ثم تطورت لتشمل تأمين الحوادث وعممت على كافة المجتمعات خاصة بعد حدوث موجة من التكمالات بين المصارف وشركة التأمين، مع الإشارة إلى أن هذه الأنشطة ما كانت لتحدث لو لم يسبقها عملية تكامل ما بين المصارف وشركات التأمين. وكتعريف شامل ومبسط للتأمين المصرفي في أبسط أشكاله هو توزيع منتجات التأمين من خلال قنوات التوزيع المتوفرة لدى البنك، والذي يصف باقية من الخدمات المالية التي تغطي احتياجات الزبائن من المنتجات والخدمات المصرفية والتأمينية.

ثانياً: مزايا التأمين المصرفي:

يمكن إيجاز مزايا التأمين المصرفي بالآتي:

1. بالنسبة لشركات التأمين: (بريش ومحمد، 2008:301) (فاروق ومحمد، 2010:9)

- توفير مصدر جديد للمنتجات التأمينية يعود بالنفع على شركات التأمين.
- توفير الوقت والكلفة من خلال اتباع قنوات جديدة في تسويق المنتجات.
- تخفيض تكلفة الخدمات التأمينية مما يعكس على أسعار التأمين التي تصبح أسعار تنافسية.
- في حالة تكوين المشروعات المشتركة والاندماج بين المصارف وشركات التأمين يمكن لشركات التأمين الحصول على مساندة المصرف لمركزها المالي.
- توسع في شبكات البيع من خلال شبكة المصرف وقربها من الزبائن دون الحاجة إلى شبكة واسعة من الوسطاء.
- ثقة الزبون بالمصرف الذي يتعامل معه إيجابياً فضلاً عن سمعة شركة التأمين وانتشارها مما يسمح لشركة التأمين الوصول إلى شريحة جديدة من الجمهور.
- تحديث التغطية التأمينية بما يتوافق مع احتياجات الزبون.

2. بالنسبة للمصرف: إن دخول المصرف إلى جانب شركات التأمين لتقديم بعض الخدمات التأمينية لها مزايا تتمثل في الآتي (فاروق ومحمد، 2010:9) (amel: 2002, 211):

- التقليل من حجم المخاطر على القروض الممنوحة للعملاء.
- توسيع نطاق الخدمات المالية التي تقدمها البنوك خاصة في ظل تدني عوائد العمل المصرفي التقليدي وتقلص هوامش الربحية.
- زيادة دخل البنك من خلال العمولات والأجور التي يتم تحصيلها من نشاط بيع المنتجات التأمينية.
- توفير خدمة شاملة لزبائن المصرف وتوفير الجهد والوقت وبالتالي تعزيز ثقتهم بالمصرف.
- القدرة على منح قروض أكثر عند الترويج لمنتجات التأمين لإعطاء القروض، مثلاً يقوم المصرف بتسويق التأمين على المسكن مع منح السلف العقارية.
- زيادة حصة المصرف من السوق واستقطاب الزبائن والحفاظ عليهم من خلال عرض منتجات أكثر تنوعاً.

- تحسين القدرات التنافسية للمصارف في سوق الخدمات المالية واكتسابها مهارات جديدة.
- تعتبر شكل لإدارة المخاطر إذ أن الزيادة في الرسوم المحصلة من بيع التأمين ممكن استخدامها لتعويض الخسارة الناجمة عن القروض المعدومة.
- عرض منتجات متنوعة وحلول أكثر تكاملاً لاستثمارات الزبون المتوسطة وطويلة الأجل.

ثالثاً: متطلبات نجاح التأمين المصرفي:

تتمثل متطلبات النجاح بالآتي: (Bennadj, 2003:25):

1. العوامل الخارجية:

- الإطار التشريعي للبلاد.
- المزايا الضريبية.
- الصورة الجيدة للمصارف لدى الزبون.
- الشبكة التوزيعية الكبيرة والمتقاربة للبنك.
- انخفاض معدل انتشار التأمين.

2. العوامل الداخلية:

- تعريف المنتج وطرق توزيعه.
- نظام الحوافز الموجه للبائعين.
- إعطاء الأهمية اللازمة لتكوين شبكة بيع المنتجات التأمينية.
- توفر نموذج إداري متكامل.
- نموذج بنك التأمين المتبع.
- ضرورة تفهم واحترام الاختلاف بين ثقافتَي البيع المصرفية والتأمينية.

رابعاً: آلية عمل التكنولوجيا المالية والتأمين المصرفي في إدارة أقساط وقروض المصرف:

تمثل عملية منح القروض والسلف المصرفية المقترنة بالتأمين على الحياة أحد أهم المنتجات المالية المركبة التي تجمع بين الخدمة المصرفية والخدمة التأمينية في آن واحد. ففي هذه الآلية يقوم المصرف بمنح المقرض (قرضاً أو سلفة مالية)، على أن يقوم المصرف باستقطاع مبالغ التأمين على الحياة (من أقساط القرض أو من حساب المؤمن له) بشكل (شهري أو سنوي) وتحويل هذه المبالغ إلى شركة التأمين المتعاقد معها، بحيث تلتزم شركة التأمين في حالة وفاة المقرض سداد الرصيد المتبقي من القرض لدى المصرف. مما يحمي ورثة المتوفي من تحمل دفع الأقساط ويحمي المصرف من مخاطر التخلف عن السداد الناتجة عن الوفاة. وتؤدي تكنولوجيا المالية دوراً جوهرياً في معالجة التحديات التشغيلية لهذه العملية، من خلال منصات الدفع الإلكتروني المتكاملة بين أنظمة المصرف وشركة التأمين (الشمري، 2018:80)، يمكن أتمته عملية الاستقطاع من حساب الزبون بشكل فوري عند استحقاق كل قسط، مما يلغي الحاجة إلى التدخل اليدوي والتقليل من حالات التأخر، كما تتيح تقنيات الأتمته ربط عمليات استقطاع الأقساط مباشرة مع عملية تسجيل الأقساط في سجلات شركة التأمين وتحديث رصيد القرض المؤمن تلقائياً، مما يضمن تطابق البيانات بين الطرفين في الوقت الفعلي. بينما تمكن تقنيات تحليل البيانات من تتبع مسار أقساط التأمين منذ لحظة استقطاعها من الزبون مروراً بتحويلها إلى شركة التأمين وصولاً إلى صرف مبلغ سداد القرض عند وفاة المؤمن له، مما يخلق سلسلة تتبع رقمية شفافة متكاملة (لطي، صالح الدين، 2016:24).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

في هذا المبحث نستعرض ست محاور، يتناول المحور الأول إجمالي أقساط تأمين القروض ونسبة التغير في أستراليا، وتضمن المحور الثاني مؤشرات الكفاءة التشغيلية لشركات تأمين القروض، أما المحور الثالث فتناول عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع في سوق أستراليا، بينما المحور الرابع فشمّل التحليل الوصفي لبيانات أستراليا، وتضمن المحور الخامس نتائج تحليل الانحدار لأثر التكنولوجيا المالية في التأمين المصرفي، وتضمن المحور السادس تحليل الحساسية لاختبار متانة النتائج.

أولاً: إجمالي أقساط تأمين القروض ونسبة التغير في أستراليا:

تُعد أستراليا واحدة من الأسواق المالية الناضجة والمتطورة عالمياً، حيث يمتاز قطاعها التأميني والمصرفي بإطار تنظيمي متين يشرف عليه هيئة التنظيم الاحترازية الأسترالية وهيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، تطور نموذج التأمين المصرفي ليصبح قناة توزيع رئيسية لمنتجات التأمين، وخاصة تأمين القروض وتأمين الوفاة المرتبط بالسلف المصرفية. يعرض الجدول (1) أقساط التأمين على القروض في أستراليا خلال المدة الزمنية (2020-2025) أقساط تأمينات القروض، ونسب النمو.

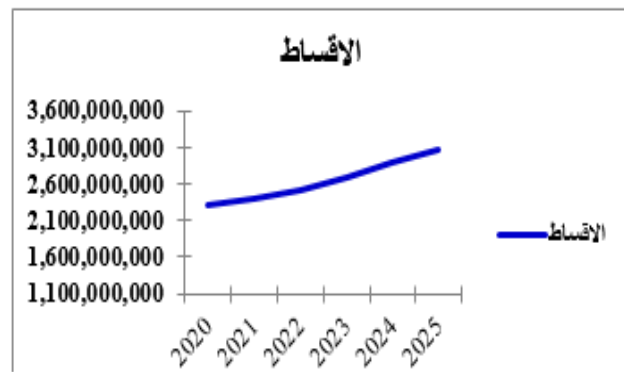
جدول (1): إجمالي أقساط تأمين القروض (Credit Life Premiums) ونسبة النمو في سوق التأمين الأسترالي للمدة (2020-2025) (المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات هيئة التنظيم الاحترازية الأسترالية (APRA) للمدة (2020-2025)) (مبالغ بالدولار الأمريكي)

السنوات	الأقساط	نسب النمو
2020	2,300,000,000	-
2021	2,400,000,000	4.35%
2022	2,500,000,000	4.17%
2023	2,700,000,000	8.00%
2024	2,900,000,000	7.41%
2025	3,060,000,000	5.52%

ومن الجدول (1) يتضح الآتي:

1. تحليل تطور الأقساط: شهدت أقساط تأمين القروض في أستراليا نمواً خلال المدة (2020-2025)، حيث ارتفعت سنة (2020) من (2,300,000,000) إلى (3,060,000,000) سنة (2025)، مسجلة بذلك زيادة قدرها (760,000,000) وبنسبة نمو إجمالية بلغت (33,04%).

2. تحليل نسب التغير السنوي: تفاوتت معدلات النمو السنوي لأقساط تأمين القروض خلال مدة الدراسة، حيث سجلت أدنى نسبة نمو في سنة (2022) بلغت (4.17%). ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل، ففي المرحلة الأولى (2020-2022) حيث تميزت بنمو معتدل ومستقر حيث تراوحت نسب النمو بين (4.17%-4.35%) وهذا يعكس استقراراً للاقتصاد بعد جائحة كورونا، والعودة تدريجياً للطلب على القروض والتأمين المرتبط بها. أما في المرحلة الثانية (2023-2024) حيث شهدت هذه المدة زيادة ملحوظة في معدلات النمو، حيث ارتفعت سنة (2023) إلى (8.00%) ثم إلى (7.41%) سنة (2024)، ويرجع هذا التسارع إلى عدة عوامل منها زيادة الوعي بأهمية تأمين القروض بعد جائحة كورونا، وتوسع البنوك في منح القروض العقارية والشخصية، وتحسين قنوات التوزيع الرقمية التي سهلت الوصول إلى منتجات التأمين. أما في المرحلة الثالثة (2025) حيث سجلت نسبة نمو قدرها (5.52%)، وهي أقل مقارنة بالسنوات (2023-2024) لكنها لا تزال إيجابية وتعكس استمرار النمو ويمكن تفسير هذا التباطؤ الطفيف بتشبع السوق نسبياً وتغير الظروف الاقتصادية مثل ارتفاع أسعار الفائدة الذي قد يؤثر على الإقبال على القروض الجديدة. والشكل (2) أدناه يوضح إجمالي أقساط تأمين القروض (Credit Life Premiums) ونسبة النمو في سوق التأمين الأسترالي للمدة (2020-2025)



شكل (2): إجمالي أقساط تأمين القروض ونسبة النمو في سوق التأمين الأسترالي للمدة (2020-2025) (المصدر: من إعداد الباحثة استناداً لبيانات الجدول (1))

ثانياً: مؤشرات الكفاءة التشغيلية لشركات تأمين القروض في أستراليا:

تُعد نسب تسوية مطالبات الوفاة ونسبة المطالبات المدفوعة من الأقساط من أهم مؤشرات الكفاءة التشغيلية لشركات تأمين القروض، حيث تقيس الأولى مدى التزام الشركات بدفع التعويضات المستحقة، بينما تقيس الثانية كفاءة إدارة المخاطر وربحية القطاع. فيقصد بنسبة تسوية مطالبات الوفاة بأنها النسبة المئوية لمطالبات الوفاة التي تمت الموافقة عليها ودفعت قيمتها فعلاً إلى المستفيدين، وتحسب من خلال المعادلة الرياضية أدناه:

$$\text{نسبة تسوية مطالبات الوفاة} = \left(\frac{\text{عدد المطالبات المدفوعة}}{\text{إجمالي عدد المطالبات}} \right) \times 100\%$$

تقيس هذه النسبة مدى عدالة شركات التأمين والتزامها بدفع حقوق المستفيدين. بينما يقصد بنسبة المطالبات المدفوعة للمستفيدين هي مقارنة إجمالي أقساط التأمين المحصلة من جميع الزبائن، وتحسب من خلال المعادلة الرياضية أدناه:

$$\text{نسبة تسوية مطالبات الوفاة} = \left(\frac{\text{قيمة التعويضات المدفوعة}}{\text{إجمالي الأقساط}} \right) \times 100\%$$

وتقيس هذه النسبة كفاءة شركة التأمين وربحيتها في إدارة المخاطر، ويوضح الجدول (2) مدى تطور المؤشرين في أستراليا للمدة (2020-2025)

جدول (2): مؤشرات تسوية مطالبات الوفاة ونسبة المطالبات المدفوعة من الأقساط في سوق التأمين الأسترالي للمدة (2020-2025) (المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات هيئة التنظيم الاحترازية الأسترالية (APRA) للمدة (2020-2025))

السنوات	نسبة تسوية مطالبات الوفاة	نسبة المطالبات المدفوعة من الأقساط
2020	%98	%42
2021	%98	%42
2022	%98	%43
2023	%98	%44
2024	%98	%44
2025	%97.2	%43

تشير الجدول رقم (2) إلى استقرار ملحوظ في أداء قطاع تأمين القروض في أستراليا خلال المدة (2020-2025)، فقد حافظت نسبة تسوية مطالبات الوفاة على مستوى (%98) خلال السنوات (2020-2024)، قبل أن تشهد انخفاضاً طفيفاً إلى (%97.2) سنة (2025)، وهذا المستوى المرتفع يدل على التزام شركة التأمين بالوفاء بالتزاماته تجاه الزبائن (المؤمن له). في المقابل تراوحت نسبة المطالبات المدفوعة من الأقساط (%42-%44) خلال المدة نفسها، مما يشير إلى أن القطاع يحقق أرباحاً جيدة من نشاط تأمين القروض. والشكل (3) أدناه يوضح نسبة المطالبات المدفوعة من الأقساط.



شكل (3): نسبة المطالبات المدفوعة من الأقساط في سوق التأمين الأسترالي للمدة (2025-2020)
(المصدر: من إعداد الباحثة استناداً لبيانات الجدول (2))

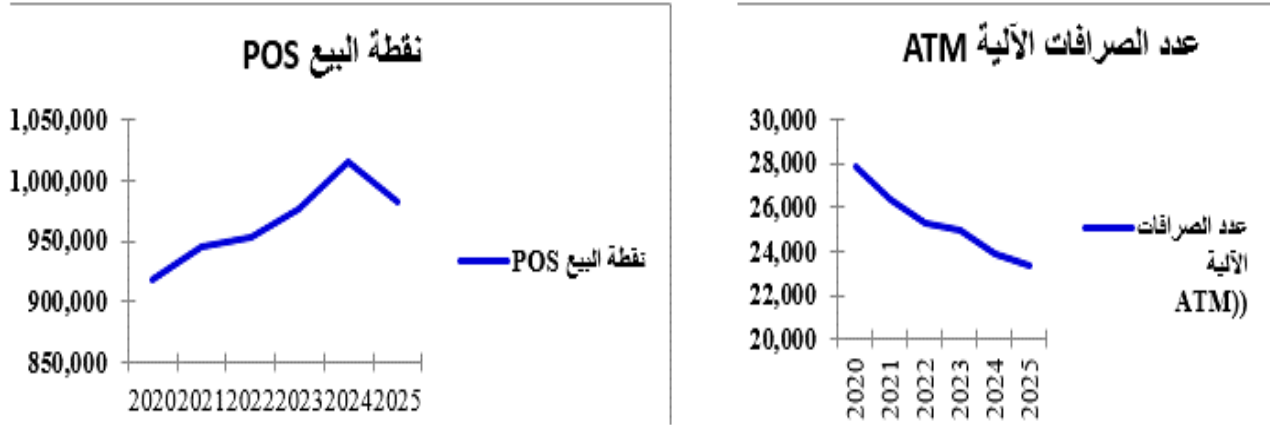
ثالثاً: عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع في السوق المالي للمدة (2025-2020):

تم استخدام عدد الصرافات الآلية (ATMS) وعدد نقاط البيع (POS)، كمؤشرين التكنولوجيا المالية، وذلك لقياس مدى تطور البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية في أستراليا، وهي تعتبر حاضنة لتوزيع منتجات التأمين المصرفي.

جدول (3): عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع في السوق المالي الأسترالي للمدة (2025-2020)
(المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شبكة المدفوعات الأسترالية (Aus Pay Net) للمدة (2020-2025))

السنوات	عدد الصرافات الآلية (ATMS)	نقطة البيع (POS)
2020	27,870	917,747
2021	26,318	944,759
2022	25,327	952,947
2023	24,967	976,110
2024	23,945	1,015,397
2025	23,363	981,187

تشير البيانات في الجدول رقم (3) إلى نمو في أقساط التأمين القروض خلال مدة الدراسة، حيث ارتفعت في سنة (2020) من (2,300,000,000) إلى (2,400,000,000) سنة (2021)، محققاً بذلك نسبة نمو (33%) على مدى ست سنوات، يعكس هذا النمو تزايد الوعي بأهمية التأمين على القروض وحماية المقترضين، بالإضافة إلى توسع السوق الأسترالي في منح القروض والسلف للأفراد والشركات. في مقابل نمو الأقساط يظهر عدد الصرافات الآلية اتجاهاً تنازلياً مستمراً حيث انخفض من (27,870) جهازاً في سنة (2020) إلى (23,363) سنة (2025) بنسبة انخفاض حوالي (16%) يعكس هذا التراجع التحول العالمي نحو المدفوعات الرقمية وتقليل الاعتماد على النقد، على النقيض من ذلك فقد سجلت نقاط البيع ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة نفسها حيث ارتفع سنة (2020) من (917,747) جهازاً إلى (1,015,397) سنة (2024) قبل أن يشهد انخفاضاً طفيفاً إلى (981,187) جهازاً سنة (2025). يعكس هذا المسار نمو الجارة الإلكترونية والمدفوعات في أستراليا، حيث أصبح المستهلكون والشركات يفضلون بشكل متزايد استخدام البطاقات والمدفوعات الرقمية على النقد. أما بالنسبة إلى تسوية مطالبات الوفاة فهو مؤشر الأكثر استقراراً في الجدول (3) حيث حافظت على (98%) خلال الأعوام (2024-2020) قبل أن تنخفض بشكل طفيف سنة (2025) إلى (97.2%) وتشير هذه النسبة المرتفعة إلى أن الغالبية العظمى من مطالبات الوفاة في السوق الأسترالي تتم الموافقة عليها وتسويتها، مما يعكس ثقة عالية في نظام التأمين الأسترالي وشفافيته. والشكل (4) أدناه يوضح عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع في السوق المالي الأسترالي للمدة (2025-2020).



شكل (4): عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع في السوق المالي الأسترالي للفترة (2020-2025) (المصدر: من إعداد الباحثة استناداً لبيانات الجدول (3))

رابعاً: التحليل الوصفي لبيانات أستراليا للفترة (2020-2025):

يعرض الجدول رقم (4) ثلاثة مقاييس إحصائية لوصف خصائص بيانات الدراسة الوسط الحسابي لقياس متوسط القيمة، والانحراف المعياري لقياس مدى تشتت البيانات، ومعامل الاختلاف لقياس درجة الاستقرار النسبي لكل متغير.

جدول (4): التحليل الوصفي لبيانات أستراليا للفترة (2020-2025) (المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.23 لبيانات هيئة التنظيم الاحترازية الأسترالية (APRA) وشبكة المدفوعات الأسترالية (Aus Pay Net) للفترة (2020-2025))

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف C.V
أقساط تأمين القروض	2,643,333,333	289,645,000	10.96%
نسبة التغير السنوي	5.89%	1.62%	27.50%
نسبة تسوية مطالبات الوفاة	97.87%	0.34%	0.35%
نسبة المطالبات المدفوعة من الأقساط	43.00%	0.89%	2.07%
تكنولوجيا المالية	494,736.5	18,920	3.82%
عدد الصرافات الآلية (ATMS)	25,256	1,473	5.83%
نقطة البيع (POS)	964,217	37,291	3.87%

1. أقساط تأمين القروض: بلغ متوسط أقساط تأمين القروض السنوية حوالي (2,643,333,333) خلال الفترة (2020-2025). سجلت الأقساط انحرافاً معيارياً قدره (289,645,000)، وهو ما يمثل حوالي (11%) من المتوسط، مما يشير إلى وجود نمو في الأقساط عبر السنوات. بلغ معامل الاختلاف (10.96%) وهو مستوى منخفض نسبياً، ويعكس استقراراً ملحوظاً في نمو هذا القطاع رغم التحديات الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

2. نسبة التغير السنوي: بلغ متوسط التغير السنوي الأقساط تأمين القروض (5.89%) وانحراف معياري (1.62%). وبلغ معامل الاختلاف (0.35%)، هذه النسبة مرتفعة نسبياً لمعامل الاختلاف تشير إلى أن معدلات النمو لم تكن ثابتة عبر السنوات، حيث تراوحت بين (4.17%) في عام (2022) و (8.00%) في عام (2023)، مما يعكس تأثير السوق بالظروف الاقتصادية المختلفة خلال الفترة.

3. نسبة تسوية مطالبات الوفاة: تعد نسبة مطالبات الوفاة من أهم مؤشرات الكفاءة في قطاع التأمين، حيث بلغ متوسطها (97.87%) خلال فترة الدراسة. بلغ الانحراف المعياري لهذه السنة بنسبة (0.34%)، بينما سجل معامل الاختلاف (0.35%) وهي قيمة منخفضة جداً تؤكد الاستقرار الكبير في أداء شركات التأمين الأسترالية فيما يتعلق بتسوية المطالبات، مما يعزز الثقة بهذا القطاع.

4. نسبة المطالبات المدفوعة من الأقساط: بلغ متوسط المطالبات من الأقساط (43.00%) بانحراف معياري قدره (0.89%) ومعامل الاختلاف (2.07%)، هذا المستوى المنخفض (43%) يعني أن شركات التأمين حققت أرباحاً جيدة من تأمين القروض. وتشير قيم الانحراف المعياري المنخفضة ومعامل الاختلاف إلى أن هذه النسبة ظلت مستقرة طوال فترة

الدراسة وهو مؤشر يدل على نزوح السوق وكفاءة إدارة المخاطر.

5. تحليل مؤشرات تكنولوجيا المالية: بلغ متوسط مؤشر تكنولوجيا المالية (494,736.5) جهازاً سنوياً خلال الفترة (2025-2020)، بانحراف معياري قدره (18,920) جهازاً ومعامل الاختلاف (3.82%) هذا المستوى المنخفض لمعامل الاختلاف يشير إلى استقرار كبير في البنية التحتية لتكنولوجيا المالية في أستراليا خلال فترة الدراسة. رغم الاتجاه التنافسي في عدد الصرافات الآلية والاتجاه التصاعدي في عدد نقاط البيع. يعكس هذا الاستقرار إلى نزوح السوق الأسترالي وقدرته على التكيف مع التحولات الرقمية بشكل منظم ومتوازن.

6. عدد الصرافات الآلية: بلغ متوسط الصرافات الآلية في أستراليا حوالي (25,256) جهازاً سنوياً خلال الفترة (2025-2020)، بانحراف معياري قدره (5.83%) جهازاً، ومعامل الاختلاف (5.83%). ويلاحظ من البيانات أن عدد الصرافات قد شهد انخفاضاً مستمراً من (27,870) جهازاً في عام (2020) إلى (23,363) جهازاً في سنة (2025)، وهو انعكاس واضح للتحويل الرقمي المتسارع وتراجع الاعتماد على النقد. ويعتبر معامل الاختلاف المنخفض (5.83%) مؤشراً على أن هذا الانخفاض كان تدريجياً ومنظماً وغير مفاجئاً، مما يعكس استراتيجيات مدروسة من قبل المؤسسات المالية الأسترالية في تقليص شبكات الصرافات.

7. نقاط البيع: بلغ متوسط نقاط البيع حوالي (964,217) جهازاً سنوياً خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري قدره (37,291) جهازاً، ومعامل الاختلاف (3.87%)، يظهر هذا التغيير استقراراً كبيراً مقارنة بالصرافات الآلية، حيث بلغ معامل الاختلاف (3.87%) فقط، وهو الأدنى بين جميع متغيرات الجدول. ويشير هذا الاستقرار إلى أن شبكة نقطة البيع تمثل بنية تحتية ناضجة ومستقرة للمدفوعات الإلكترونية في أستراليا. وقد شهدت هذه الشبكة نمو من (917,747) جهازاً سنة (2020) إلى (1,015,397) جهازاً سنة (2024) مما يعكس تزايد الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية.

خامساً: نتائج تحليل الانحدار لتأثير التكنولوجيا المالية في التأمين المصرفي:

يعرض الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي التي توضح مقدار تأثير تكنولوجيا المالية المتمثلة في (عدد الصرافات الآلية ونقطة البيع) في أقساط تأمين القروض إلى جانب مؤشرات جودة النموذج والدلالة الإحصائية.

جدول (5): نتائج تحليل الانحدار لتأثير التكنولوجيا المالية في التأمين المصرفي (المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل الإحصائي SPSS.V.23)

نوع العلاقة	الأهمية الإحصائية	مستوى الدلالة (Sig)	قيمة (F)	R-Squared	معامل الانحدار (β)	المتغير التابع	المتغير المستقل
عكسية (سلبية)	P<0.01	0.000	129.00	0.97	-184.50	أقساط القروض	عدد الصرافات الآلية
طردية (إيجابية)	P<0.05	0.005	32.36	0.89	0.39		نقطة البيع
طردية (إيجابية)	P<0.01	0.001	45.56	0.91	0.42	التأمين المصرفي	تكنولوجيا المالية

ومن الجدول رقم (5) يتضح الآتي:

1. العلاقة بين الصرافات الآلية وأقساط تأمين القروض: أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة عكسية قوية بين عدد الصرافات الآلية وأقساط تأمين القروض في أستراليا خلال المدة (2025-2020)، حيث بلغ معامل الانحدار (β) (-184.50)، مما يعني أن كل انخفاض بمقدار ألف صراف آلي يرتبط بزيادة في أقساط تأمين القروض بمقدار (184,500,000). كما بلغ معامل التحديد (R²) (0.97)، وهذا يشير إلى أن الصرافات الآلية تفسر حوالي (97%) من التغيرات الحاصلة في أقساط تأمين القروض. وبلغت قيمة (F) (129.00)، وهي قيمة مرتفعة تعكس جودة النموذج، ومستوى الدلالة (Sig) بقيمة (0.000) وهي أقل من (0.01)، هذه النتيجة تعكس حقيقة مهمة، وهي أن التحول الرقمي المتسارع في أستراليا، والذي أدى إلى انخفاض الحاجة إلى الصرافات الآلية سنة (2020) من (27,870) جهاز إلى (23,363) جهاز سنة (2025)، أي انخفاض قدره (4,507) جهاز، وقد رافقه نمو ملحوظ في الطلب على تأمين القروض من (2,300,000,000) سنة (2020) إلى (3,060,000,000) سنة (2025).

2. العلاقة بين نقاط البيع وأقساط تأمين القروض: أظهرت النتائج وجود علاقة طردية موجبة بين نقاط البيع وأقساط تأمين القروض، حيث بلغ معامل الانحدار (β) قيمة (0.39)، وهذا يعني أن كل زيادة بمقدار (1000) نقطة بيع تؤدي إلى زيادة أقساط تأمين القروض بمقدار (390,000). بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.89)، مما يعني أن نقاط البيع تفسر حوالي (89%) من التغيرات في أقساط تأمين القروض. وبلغت قيمة (F) (32.36)، وجاء مستوى الدلالة (Sig) بقيمة (0.005) وهي أقل من (0.05)، مما يؤكد أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، وتشير هذه النتيجة إلى أن انتشار نقاط البيع في أستراليا من (917,747) جهازاً سنة (2020) إلى (1,015,397) جهازاً سنة (2024) أي زيادة قدرها (97,650) كقنوات دفع إلكتروني، يسهم ذلك في زيادة الوعي بمنتجات التأمين وتسهيل الوصول إليها مما ينعكس إيجاباً على حجم الأقساط المحصلة.

3. العلاقة بين تكنولوجيا المالية والتأمين المصرفي: أظهرت النتائج وجود علاقة طردية موجبة بين تكنولوجيا المالية والتأمين المصرفي، حيث بلغ معامل الانحدار (β) قيمة (0.42)، وبلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.91)، مما يعني أن تكنولوجيا المالية كمؤشر يفسر حوالي (91%) من التغيرات في التأمين المصرفي، بلغت (F) قيمة (45.56)، مستوى الدلالة (0.001) بقيمة (0.01) وهي أقل من، مما يؤكد أن النموذج ذو دلالة إحصائية قوية.

سادساً: تحليل الحساسية لاختبار متانة النتائج:

لاختبار مدى استقرار ومتانة نتائج نموذج الانحدار، تم إجراء تحليل الحساسية وذلك بحذف أقدم سنة (2020) وأحدث سنة (2025) وإعادة تقدير النموذج، ثم مقارنة النتائج مع النموذج الأساسي الذي ضم جميع السنوات، والجدول رقم (6) يوضح الآتي:

جدول (6): نتائج تحليل الحساسية لنموذج الانحدار (المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات هيئة التنظيم الاحترازية الأسترالية (APRA) وشبكة المدفوعات الأسترالية (Aus Pay Net) للمدة (2020-2025))

السيناريو	معامل الانحدار (β)	معامل التحديد (R^2)	مستوى الدلالة (Sig)
(2025-2020)	-184.50	0.97	0.000
(2025-2021)	-181.20	0.96	0.001
(2024-2020)	-186.30	0.97	0.000

يوضح الجدول (6) أن نتائج تحليل الحساسية لنموذج الانحدار بعد حذف أقدم سنة (2020) وأحدث سنة (2025) على حدة. أظهرت النتائج أن معاملات الانحدار بقيت مستقرة حيث تراوحت قيم معامل (ATMS) من (-181.20) إلى (-186.30)، وهو تغير طفيف لا يتجاوز (2%)، كما حافظت معامل التحديد على قيم مرتفعة تراوحت بين (0.96-0.97)، وبقيت جميع النماذج ذات دلالة إحصائية ($Sig < 0.05$) تشير هذه النتائج إلى أن النموذج قوي ومستقر، وغير حساس لحذف بعض المشاهدات، مما يعزز الثقة في صحة النتائج التي تم التوصل لها سابقاً.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. حققت أقساط تأمين القروض في أستراليا نمواً خلال مدة الدراسة (2020-2025)، مما يعكس زيادة الطلب على هذا المنتج التأميني رغم التحديات الاقتصادية.
2. تصدر مؤشر للتكنولوجيا المالية المتمثل بعدد نقاط البيع من حيث النمو خلال المدة المبحوثة. في حين شهد عدد الصرافات الآلية انخفاضاً مستمراً. مما يعكس تحولاً واضحاً في سلوك المؤمن له نحو المدفوعات الإلكترونية والخدمات المصرفية الرقمية.
3. حققت نسبة تسوية مطالبات الوفاة أعلى مستوى من الاستقرار بين جميع متغيرات الدراسة، مما يعني أن شركات التأمين الأسترالية وافقت على مطالبات الوفاة ودفعت إلى المستفيدين، وهو مؤشر يدل على عدالة القطاع والتزامه بدفع التعويضات.

4. سجلت نسبة المطالبات المدفوعة من الأقساط مستوى منخفضاً، مما يشير إلى أن شركات التأمين دفعت جزءاً محدوداً مما جمعته كأقساط وهذا يعكس ربحية جيدة للقطاع. وتشير هذه النسبة المنخفضة إلى الخبرة التخصصية التي تمتلكها شركات التأمين الأسترالية وقدرتها على تسعير المخاطر بدقة.
5. كشف نتائج تحليل الانحدار إلى أن عدد الصرافات الآلية يفسر الجزء الأكبر من التغيرات في أقساط تأمين القرض، بينما يفسر عدد نقاط البيع نسبة أقل من هذه التغيرات، مما يشير إلى أن العلاقة مع الصرافات الآلية كانت أقوى من العلاقة مع نقاط البيع.
6. رغم أن عدد الصرافات الآلية يشهد انخفاضاً مستمراً خلال المدة المبحوثة، إلا أن أقساط تأمين القروض استمرت في النمو، وهذا يشير إلى أن التحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية والتراجع عن الاعتماد على النقد يمكن أن يحقق عوائد كبيرة لشركات التأمين ويجنبها مخاطر الركود.
7. حققت نسبة مطالبات الوفاة أعلى درجة من الاستقرار بين جميع متغيرات الدراسة، يليها نسبة المطالبات المدفوعة من الأقساط ثم نقاط البيع، ثم الصرافات الآلية مما يؤكد أن قطاع التأمين الأسترالي يتمتع باستقرار كبير في أدائه.
8. أن فاعلية ونجاح تكنولوجيا المالية في التأمين المصرفي تختلف بشكل واضح بين مؤشريها، وتعتمد هذه القوة على طبيعة العلاقة كمؤشر وأقساط تأمين القروض.
9. أظهر تحليل الحساسية ثبات النتائج واستقرارها، حيث بقيت معاملات الانحدار مقارنة عند حذف أقدم سنة وأحدث سنة خلال مدة الدراسة، مما يعزز الثقة في صحة النتائج.

ثانياً: التوصيات:

1. توجيه شركات التأمين في الأسواق الناشئة إلى الاهتمام بتأمين القروض وتحفيز هذه الشركات على تسعير هذه المخاطر بشكل ناجح، أسوة بالسوق الأسترالي، خصوصاً مع انتشار القروض المصرفية في السنوات الأخيرة وحاجة الأفراد والمنظمات لهذا النوع من التأمين.
2. إلزام شركات التأمين والبنوك العراقية العاملة في مجال التأمين المصرفي بتضمين تقاريرها السنوية بيانات كمية عن تأمين القروض، مثل إجمالي الأقساط المكتتبه، ونسب تسوية المطالبات، وقيمة التعويضات المدفوعة، أسوة بالأسواق المالية المتقدمة كأستراليا، لتشجيع البحث العلمي ودعم متخذي القرار بالمعلومات الدقيقة.
3. العمل على اتباع استراتيجية تسعير متميزة وانتقاء صحيح للمخاطر من أجل تحقيق إدارة مالية ناجحة لشركات التأمين، والاستفادة من الخبرة الأسترالية التي حققت نسبة مطالبات مدفوعة من الأقساط المنخفضة مع الحفاظ على نسبة تسوية مرتفعة.
4. إقامة الدورات والورش التي تحفز الاهتمام بتأمين القروض وتوعية العاملين في القطاع المصرفي والتأميني بأهمية هذا المنتج، من أجل مواكبة التطور العالمي في هذا المجال.
5. نصي الباحثين في العراق بإجراء دراسة ميدانية مماثلة على السوق العراقي للوقوف على واقع تأمين القروض فيه، والتحديات التي تواجه تطبيقه، والاستفادة من التجربة الأسترالية في هذا المجال.
6. إجراء دراسات مستقبلية في السوق الأسترالي تشمل متغيرات إضافية مثل أسعار الفائدة ومعدلات البطالة والنتائج المحلي الإجمالي للتعرف على العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب على تأمين القروض.
7. توسيع نطاق البحث ليشمل دول أخرى ذات ظروف اقتصادية مماثلة، لاختبار إمكانية تعميم النتائج على أسواق مصرفية وتأمينية.
8. الاستفادة من العلاقة العكسية بين الصرافات الآلية وأقساط تأمين القروض، من خلال تعزيز التسويق الرقمي لمنتجات تأمين القروض بالتزامن مع تراجع الخدمات المصرفية التقليدية.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية:

1. الشمري، محمد جبار، (2018)، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي -مصر أنموذجاً، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2.
2. بريس عبد القادر، محمد حمو، (2008) آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، الشلف.
3. بن شهيدة سارة، حمداني موسى، (2025)، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المالية على النمو الاقتصادي لعينة من الدول الناشئة باستعمال البيانات-البدايل خلال الفترة 2000-2022، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2.
4. ذهبية، لطرش، (2023)، دراسة تحليلية لفرص ومخاطر التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي، جامعة سطيف-الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 8، العدد 1.
5. رودي الزهرة، عبد النبي فتيحة، (2026)، مساهمة تكنولوجيا المالية في تعزيز الخدمات المالية الرقمية بالبنوك الجزائرية – بين التحديات والآفاق، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1.
6. لطفي طاهر، صالح الدين جميعي، (2016)، العمل المصرفي الإلكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الإلكترونية.
7. عبود، عبد اللطيف، (2005)، صيرفة التأمين بين التطول والتكامل، مجلة التأمين والتنمية، دمشق، العدد 30.
8. عدنان عقيل سعد، (2013)، التأمين عبر المصارف في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 21، العدد 2.
9. فاروق أبو جديع، محمد عمار معتوق، (2010)، التأمين عبر المصارف، بحث في الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
10. قعيد لطيفة، (2026)، دور تكنولوجيا المالية في مواجهة أزمة تغير المناخ، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1.
11. محمد رضا، حسين فرح، (2022)، تكنولوجيا المالية في العراق الواقع والآفاق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية المالية.
12. مقالاتي شعيب، (2021)، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك – الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، الإدارة المالية.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Adam Judd, a .o, IOSCO Research Report on Financial Technologies (Fintech), International organization of securities commissions, OICU-IOSCO, 2017.
2. amel Eddine CHICHTI, la bancassurance, banques et assurances: Bernardo Nicoletti, The future of fintech, Palgrave Studies in Financial Services Technology, Rome, Italy, 2017.
3. Chikako Baba, a. o, Fintech in Europe: Promises and Threats, IMF, European Department, 2020.
4. concurrence ou complémentarité, séminaire, IFID, octobre 2002, Tunis contrastée, newsletter, techniques SCOR N 10 février 2003; p :01
5. Romain durand , la bancassurance dans le monde , une réalité très

-
6. Stephen Murchison, a. o, FinTech and market structure in financial services, Financial Stability Board, Switzerland, 2019.